الكراس العمالي

العدد 1/ مايو 2015/

يصدر عن تيار المناضل-ة/ مراكش

فاتح مايو 2015،

أوضـــــاع العمال في مراكش

افتتاحية:

مراكش، مدينة السياحة ومتع الليل، مدينة مصنفة تراثا عالميا. وتعمل الدولة، ضمن اعتمادها علي اقتصاد السياحة، جاهدة لاستعراض ميزات هذه المدينة في دعايتها الإعلامية بقصد استقطاب مزيد من السياح.

إلا أن هذه المدينة تضم أيضا كل صنوف الاستغلال الاقتصادي، والاضطهاد الاجتماعي، والحرمان من الحقوق، مضافا إليه كل أشكال العسف والقمع البوليسيين، بل يمكن القول إن صنوف الاضطهاد والحرمان هذه هي الشرط الأساسي لتبوأ مراكش مكانتها العالمية هذه.

مراكش ليست مدينة السياحة والاستغلال وحسب، إنها أيضا مدينة زاخرة بأمجاد نضال الكادحين ورمز لمقاومة الاحتلال الفرنسي، مدينة الانتفاضات الشعبية واليسار الجذري الذي حارب الاستبداد. استطاع نظام الاستبداد أن يطوي مؤقتا هذه الصفحة المشرقة من تاريخ كادحي مراكش، وأن يشيع عنها في الإعلام صورا مهينة وحاطة بكرامة الكادحين الذي يعتصرهم أرباب العمل في الحي الصناعي وفي الوحدات الفندقية وكل أماكن الإنتاج والعمل.

ليس هذا وضعا مقدرا على الكادحين، فهؤلاء يقاومون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لكن كفاحاتهم مجزأة ومطموسة.

إن أولى واجبات المناضلين اليساريين الثوريين في المدينة هو التشهير بأوضاع الاستغلال هذه،وفي الآن ذاته التعريف بتجارب نضال كادحي مراكش على أوسع نطاق.

إنها المهمة التي أخذناها على عاتقنا بإصدارنا العدد الأول من الكراس العمالي، وكلنا أمل أن يكون لبنة أولى في الإعلام العمالي بالمدينة، ومجال تعاون بين كافة يسارها العمالي.

الكراس العمالي مراكش

العدد 1/ مايو 2015/

يصدر عن تيار المناضل-ة/ مراكش

فاتح مايو 2015

الى روحي الشهيدين

مصطفى بلهواري و بوبكر الدريدي،

الذين وهبا حياتهما على درب نضال الطلاب وربطه بنضال العمال

مستخدمو التوثيق بمراكش شباب لاعتصار الأرباح

تعتبر مهنة التوثيق من المهن الحديثة التي شهدت نموا كبيرا مع التطور العمراني والتوسع العقاري في المدن، فقد انتقل عدد الموثقين بالمغرب من 935 موثقا سنة 2011 إلى 1619 حاليا، أي بزيادة 73015%»، هذاما جعل مهنة التوثيق مجالا للاغتناء الرأسمالي، ولوجهه الآخر: البؤس العمالي الذي ينال من مستخدمي هذا القطاع.

الموثق مفوض من طرف الدولة لإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات والعقود، فهو بذلك يستمد بعضا من مهام السلطة العمومية؛ لكن القانون رقم 32.09 الصادر سنة 2011 والمتعلق بتنظيم مهنة التوثيق ينص على أن «التوثيق مهنة حرة تمارس وفق الشروط و حسب الاختصاصات المقررة في هذا القانون وفي النصوص الخاصة».

لعل التطور الذي شهدته مهنة الموثق جعل هذا الأخير يبتعد شيئا فشيئا عن صفة الموظف العمومي بمفهومها الإداري، وذلك بعد أن أصبح يمارس مهامه في مكتب خاص يطلق عليه اسم الديوان، بعدما كان يمارس مهامه بمقر محكمة الاستئناف، وأيضا بعد حذف رسم التوثيق الذي كان يأخذ منه تعويضاته المادية وترك تحديد وأخذ الأتعاب خاضعا لحرية التعاقد مع المستفيد من خدماته، وهو ما يجعل هامش ربحه كبيرا.

تتطلب مزاولة هذه المهنة مستوى تعليميا جيدا، ما جعل الموثقين يبحثون عن خريجي الجامعة، سيما الدراسات القانونية والاجتماعية. إلا أن المستوى التعليمي الجيد لمستخدمي هذا القطاع لا يعني بالضرورة ظروف عمل جيدة كما هو سائد في المخيال الشعبي.

يوفر خريجو الجامعات المحرومون من العمل، بفعل سنوات من تخلي الدولة عن التشغيل، جيشا احتياطيا لأرباب قطاع «التوثيق»، جيشا من المستخدمين يقبلون أي أجر مهما انخفض هربا من أهوال البطالة.

تتراوح أعمار معظم المستخدمين ما بين 21 سنة و 28 سنة، ولعملهم طابع إداري يشمل إنجاز جميع المهام، من استقبال الزبائن، إلى أداء المهام الإدارية في المؤسسات العمومية.

يتراوح عدد المستخدمين لدى كل موثق ما بين 8 و 10 أشخاص يؤدون مهاما مختلفة، بعضها داخل المكتب (المحاسب والكاتب الذي يقوم بمهام الاستقبال أيضا)، ومهام خارجية بالمؤسسات العمومية (خاصة المحافظة العقارية) يقوم بها الوسيط الإداري. ويشترط الموثق على الوسيط وسيلة نقل خاصة به (دراجة نارية بالدرجة الأولى) يقتنيها من ماله الخاص، أي أن المستخدم هو من يوفر أداة العمل الرئيسية لا المشغل، ولا يقوم المشغل بالتأمين على الدراجة النارية في حالة تعرضها للسرقة أو حادث، كما لا يؤمن الموثق مستخدميه على حوادث الشغل رغم احتمال حدوثها الكبير (حوادث السير في مدينة مكتظة)..

رغم أن عدد ساعات العمل اليومية محددة في 8، إلا أنها تتعدى ذلك، لتصل 10 ساعات بلا تعويض. والمستخدم دائما رهن إشارة رب العمل، قد يتصل به في أي وقت خارج أوقات العمل الرسمية لأداء مهمة ما.

تتراوح أجور المستخدمين في هذا القطاع ما بين 1000 درهم و3000 درهم للشهر يتسلمونها من المحاسب- ة مباشرة، بدون أي وثيقة تثبت ذلك (بطاقة الأداء: ينص قانون الشغل على وجوب تسليمها من طرف المشغل للأجير)، لتفادي أية علاقة قانونية بين المستخدم وصاحب مكتب التوثيق.

إن تفاوت الأجور هنا عند رب عمل/ موثق واحد أو بين أرباب عمل/ موثقين، لا ينبع من سلم أجور متفق عليه مسبقا، أو يخضع لقانون الشغل، بل لمزاج الموثق، أو تقييمه الشخصي لمستوى أرباحه. هذا علما أن فترات الازدهار (وبالمناسبة فالقطاع في ازدهار دائم) لا تشهد تحسينا في أجور المستخدمين.

يصرح الموثقون بأغلب مستخدميهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلا أن فترة التسجيل تختلف من موظف إلى آخر، وقد تصل مدة التأخير حتى نصف سنة من العمل قبل التصريح.

يعاني مستخدمو الموثقين هشاشة تشغيل مفرطة، فهم عرضة للتسريح بسبب اتقاء المشغل اكتساب الأجير أقدمية في العمل، ما يؤدي إلى استبدالهم بمستخدمين جدد. وهي سمة سائدة القطاع الخاص بشكل عام؛ أي تدوير المستخدمين بين أرباب العمل لفرض مرونة فائقة على شروط التشغيل والعمل.

يتجلى ذلك بالدرجة الأولى في غياب عقدة العمل التي تنص عليها مدونة الشغل، فالالتحاق بالعمل يتم بشكل شفوي، واتفاق ضمني بين الموثق والمستخدم دون توقيع هذا الأخير أي عقد شغل.

ما يزيد شدة الاستغلال عدم توفر المستخدمين على شكل تنظيمي محلي أو وطني يدافع عن حقوقهم المهضومة (لا جمعية، ولا نقابة، ولا ودادية..).

إن فئة الأجراء هذه غير منظمة، ويستعصي تنظيمها في ظل ظروف الهشاشة والمرونة الفائقتين، سيظلون عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم بناء على قواهم الخاصة. لذلك يقع عبء تنظيمها والدفاع عنها على المنظمات النقابية، لان هذا هو دورها: الدفاع عن الطبقة العاملة برمتها، بما فيها فئاتها الضعيفة منعدمة التنظيم.

كاتبات المحامين استغلال بشع وأجور بؤس

يعد قطاع المحاماة من بين القطاعات الرئيسة التي تظهر مدى تقدمية وحدود ديمقراطية ما يطلق عليه الطبقات الوسطى بالمغرب، و كذا مدى تناقض ادعاءات الدفاع عن المظلوم وضرورة استغلال «العاملات/ الكاتبات» داخل المكاتب لاعتصار أكبر قدر ممكن من الأرباح.

الكاتبة تكدح والمحامي يغتني

لا يسع المحامي أن يشرف كليا على أعماله بنفسه (كأي رأسمالي آخر)، لذلك فهو بحاجة عمليا لكاتبة تنجز عمل المكتب، وكاتبة للقيام بالإجراءات خارج المكتب. وثمة من يشغل أكثر من كاتبتين أو ثلاث حسب عدد القضايا التي يرافع فيها. تقوم هذه الكاتبات بكل الإجراءات القبلية والبعدية الخاصة بالقضايا التي يمسكها المحامي، من إعداد المقالات، وإيصالها، والقيام بإجراءات المحكمة، إضافة إلى أعمال المكتب من استقبال الزبائن، وتصفيف محتويات المكتب وترتيبه.

بل هناك من المحامين من يستغل الكاتبات في أعمال لا علاقة لها بتخصصهن، كالتنظيف وتحضير الشاي والقهوة، بدل توظيف عاملة للقيام بهذه الأعمال، وبهذا يوفر عن نفسه نفقات إضافية وأجور عمالة إضافية.

شروط عمل مزرية

بفعل تقليص الدولة للتشغيل وضعف الاقتصاد التابع، تدفع بطالة حاملي شهادات العلوم القانونية التي تضخمت في السنوات الأخيرة، هؤلاء الخريجين إلى البحث عن فرص عمل قليلة يتنافسون عليها منافسة محمومة، ما يجعلهم يقبلون العمل في ظروف مزرية تحت ضغط شبح البطالة.

تقبل الكاتبات- في ظل جشع أرباب عملهن وبفعل تنامي بطالة الخريجين- أي شروط قد تفرض عليهن من طرف المشغل:

أ- غياب عقدة الشغل

يكون الاتفاق على العمل شفويا، ويبدأ بفترة تدريب قد تطول إلى خمس أشهر أو سنة، و حتى بلا أجر أحيانا، ودون أي حماية قانونية. فغالبية المتدربات يُصرفن بعد انتهاء فترة التدريب، أو يبدأن فترة تدريب أخرى عند محام آخر. وهكذا دواليك يقدمن عملا مجانيا للمحامين بينما يراكمن «تجارب» تضاف إلى سيرهن المهنية (CV).

ويفضل معظم المحامين كاتبات بلا شهادة إجازة لكي يستغلوهن كما يحلو لهم، وتسهل عليهم السيطرة عليهن، مستغلين جهلهن وضعف شهادتهن. لكن هذا لا ينفي كون نسبة كبيرة جدا من الكاتبات ذوات شهادات عليا.

كما تتوفر لهؤلاء المحامين يد عاملة مجانية تتمثل في كثرة طالبات التدريب، وإذا توفر بعض الحظ لإحدى المتدربات، تستمر في العمل بعد فترة التدريب، لكن دون توقيع عقد شغل مع المحامي، عكس ما تنص عليه المادة 17 من مدونة الشغل الذي يفترض من المحامي الدفاع عن تطبيقه عندما يتعلق الأمر بعمال مشغل آخر، لكن هذا الدفاع يكون بمقابل مادي وليس لإيمان مثالي بروح هذا القانون.

ب- الحد الأدنى للأجر.. «الحق المستحيل»

يتراوح أجر الكاتبة بين 500 درهم و1000 درهم، وهو غير محدد بما ينص عليه قانون الشغل والزيادات الحكومية الأخيرة. ويتم صرف الأجور أحيانا بالتقسيط وقد يقتطع المحامي من أجرة الكاتب بدون مبرر.

وإذ يحرص المحامون على نصح موكليهم بضرورة الانتباه إلى الوثائق في علاقتهم مع مشغليهم، تراهم لا يمنحون أبدا لكاتباتهم الوثائق التي تنص عليها مدونة الشغل من قبيل «بطاقة الأداء» مثلا التي تنص عليه المادة 370 ، إضافة إلى أن التعويضات والمنح غائبة كليا.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الحقوق الاجتماعية التي تقرها مدونة الشغل من ضمان اجتماعي وتأمين على حوادث الشغل، خارج القاموس الحقوقي للمحامين في علاقتهم مع الكاتبات، فـ«القانون يداس على معبده» كما ورد في أحد المقالات المنشورة في جريدة المناضلة (استغلال كاتبات المحامين الفظيع : القانون يداس في معبده، العدد 7)

ج- توقيت العمل ممتد.. استعباد للكاتبات

من المفترض أن يطابق وقت عمل الكاتبات التوقيت الإداري، والحال أن الكثير من الكاتبات يعملن حتى الساعة 14:00 زوالا دون اعتبار حاجاتهن الغذائية. كما أنهن ملزمات بالعودة في الساعة 15:00 .ومنهن من تضطر إلى البقاء ليلا حتى الساعة 21:00 ، دون مراعاة شروط الكاتبات اللواتي يصبحن عرضة للاعتداءات، ولا يتوصلن بتعويضات الساعات الإضافية التي تنص عليها مدونة الشغل. كما أنه من المفترض أن يعملن خمسة أيام في الأسبوع- حسب عمل المحكمة- إلا أن هناك من يعمل حتى يوم السبت.

د- لا عطل.. لا راحة

أما العطل، فحدث ولا حرج إذا كان من المفترض أن تساير العطلة القضائية، و تكون مؤدى عنها .وفي الواقع لا تستفيد نسبة من الكاتبات من شهر العطلة السنوية، والكاتبة التي تصر على أخذ عطلة، فبدون أجرة بعكس ما تنص عليه المادة 231 من مدونة الشغل.

إن قطاع كتابة المحاماة قطاع كباقي القطاعات الأخرى حيث استفحال كل أشكال الاستغلال. وربما هو أكثر سوءا لأنه قطاع لازال في الظل ولا يوجد من يتحدث عنه إن لم نقل عنه غير معترف به أساسا.

دور النقابات والتضامن

إن جل كتاب وكاتبات قطاع المحاماة يعانون من وضعية هشة، وثمة حالات استياء كبيرة في صفوفهم لكن بصمت، صمت يزيد من تفاقم الاستغلال خصوصا مع شبه غياب للعمل النقابي في صفوف كاتبات المحامين.

ومن المؤسف أن هذا القطاع قلما يتحدث عنه أحد خصوصا الجمعيات الحقوقية التقدمية للتعريف بالقضية أمام الرأي العام وكشف حجم المأساة التي تلم بكاتبات هذا القطاع، كيف ذلك وأغلب كوادر هذه الجمعيات هم نفسهم محامون.

طبعا الظروف الموضوعية المساعدة للعمل النقابي، لا تكفي لنشوء النقابة في صفوف هذه الفئة العمالية، لأنها تعمل في هشاشة بالغة وتحت ضغط البطالة الرهيب، ويسهل على المحامين طرد الكاتبات ذوات التوجهات النقابية.

لذلك لا بد من دعم وحفز من خارج، يجب أن يبدأ التضامن من خارج. وهذا دور النقابات، فواجبها الدفاع عن كافة الأجراء والأجيرات ليس فقط على المنخرطين فيها، فمن العمال من يتعذر عليه الانضمام إلى النقابة لضعف موقفه إزاء مشغله.

عمال الفنادق الصغيرة بمراكش متعة السياحة وعبودية العمال

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية بمدينة مراكش، وتعتبر الفنادق الصغيرة (الرياض) من الميزات السياحية التي تتميز بها المدينة، إضافة إلى تاريخها العمراني وإمكانياتها الطبيعية وبنيتها التحتية التي تجعلها معبرا أساسيا لمحبي الصحراء والبحر والجبال (مرزوكة، زاكورة، الصويرة ، أزيلال..).

إن الصورة الجميلة التي يتم تسويقها إعلاميا عن مراكش وتعد أحد نقاط تنافسيتها تغفل الجانب الرئيسي من الصورة، وهو أن جمال المدينة وتنافسية قطاعها السياحي مبني على الاستغلال البشع لعمال وعاملات القطاع السياحي وبؤس أجورهم وعدم تطبيق ما ورد في مدونة الشغل من حقوق العمال.

تقدم لنا وضعية عمال وعاملات الفنادق الصغيرة (الرياض) صورة حقيقية عن مدى الاستغلال الذي يعاني منه عمال السياحة في هذه المدينة التي صنفتها اليونيسكو كإحدى عواصم التراث العالمي، لكن دون تصنيفها كإحدى عواصم الاستغلال والبؤس العالميين.

غياب تام لمقتضيات قانون الشغل

1. غياب عقد الشغل

يشتغل عمال وعاملات هذا القطاع دون توقيع عقود عمل مع أرباب الرياض، في تناقض مع تنص عليه مدونة الشغل من ضرورة التوقيع على عقود الشغل المحدود في البداية والتي تصبح عقودا غير محدودا في الأخير.

ويضفي غياب عقد الشغل مرونة بالغة على ظروف عمل المستخدمين، إذ يبقى سيف الطرد معلقا بشكل دائم على عنق المستخدم، ما يجعله يقبل بكل شروط الاستغلال خوفا من البطالة. ويسهل ذلك مهمة الطرد على المشغل الذي ينهي علاقة الشغل دون التبعات القانونية والتعويضات الواردة في مدونة الشغل.

2. غياب الحد الأدنى للأجر

لا تتجاوز الأجور التي يتلقاها مستخدمو ومستخدمات الرياضات الحد الأدنى القانوني للأجور الذي تنص عليه مدونة الشغل والزيادات الحكومية المقررة، إذ تتراوح أجور العمال والعاملات ما بين 1500 درهم و2000 درهم شهريا.

ويعمل أرباب الرياض على جعل أجور المستخدمين لا تتجاوز هذا المبلغ، بل وينزعون منهم «البقشيش» الذي يتلقونه من السياح مقابل خدمات لا تقدمها الرياض (الاتصال بوكالات تنظيم الأسفار، توفير سيارات الأجرة وخدمات أخرى غيرها..).

وتشهد بعض الرياض أشكال أخرى من التضييق على الأجرة مثل الاقتطاعات من أجور العاملات في حالات التأخر عن العمل حيث يقتطع المشغل على تأخر 15 دقيقة أجرة يوم كاملة.

3. توقيت العمل

تتجاوز عدد ساعات العمل اليومية 10 ساعات وقد تصل إلى أكثر من 12 أو 14 ساعة يوميا، ويعمل العمال خاصة مستقبلي السياح بالتناوب على شكل ورديتين؛ إحداها تعمل بالنهار والأخرى بالليل.

يبدأ العمل الليلي منذ الساعة السادسة مساء ومن المفروض حسب الاتفاق الأولي مع المشغل أن ينتهي على الساعة السادسة صباحا (12 ساعة) لكنه يمتد حتى الساعة التاسعة صباحا (14 ساعة). ولا يحتسب أجر الساعة حسب مقتضيات قانون الشغل التي تنص على تعويض الساعات الإضافية في العمل الليلي:

* المادة 196: تشغيل الأجراء خارج مدة الشغل العادية.. شرط أن تدفع لهم بالإضافة إلى أجورهم، تعويضا عن الساعات الإضافية.

* المادة 198: يؤدى التعويض عن الساعات الإضافية، دفعة واحدة مع الأجر المستحق.

* المادة 201: زيادة 25% عن الساعات الإضافية، إذا قضاها فيما بين السادسة صباحا والتاسعة ليلا، و50% إذا قضاها فيما بين التاسعة ليلا والسادسة صباحا.

تبقى الأجور قارة بشكل دائم، ولا تشهد أي زيادة في فترات الذروة التي تمتلئ فيها كل غرف الرياض وتتضاعف أسعار الخدمات المقدمة؛ فرب العمل يغتني بينما العامل والعاملة لا يقبضن إلا ما يبقيهم على قيد الحياة، أي ما يبقيهم قابلين للاستغلال.

ويعاني مستخدمو هذا القطاع نتيجة طول ساعات العمل من ارهاق جسدي دائم وتوتر عصبي ناتج عن طبيعة العمل الليلي بالدرجة الأولى وعن طول الساعات وكثافة العمل، ولا يتبقى لهم أي وقت لممارسة عمل إضافي لتكملة الأجور.

4. لا ضمان اجتماعي

لا يصرح أرباب الرياض بالعمال والعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم هشاشة أوضاعهم والمرونة الفائقة لظروف تشغيلهم، ولا يملكون أي شكل تعاضدي قد يحميهم من صدمات الحياة (مثل المرض).

5. تعدد المهام

يقوم عمال الرياض باستقبال السياح وبيع جميع الخدمات السياحية، إضافة إلى أعمال أخرى ليست من اختصاصهم، مثل إصلاح جميع أعطاب الكهرباء والماء ومتابعة عمل عاملات الغرف اللواتي يعملن هن الأخريات بأجور زهيدة ويقمن بجميع أعمال النظافة في الرياض بشكل عام، إضافة إلى القيام بإعداد وجبات الفطور على الأقل، ويتراوح أجرهن من 1500 الى 2000 درهم .

-6 لا حماية قانونية ولا دفاع نقابي

مستخدمو هذا القطاع محرومون من كل أدوات الدفاع ضد تعديات أرباب العمل، فالعمال لا يعرفون حقوقهم التي تنص عليها مدونة الشغل التي لا تطبق أبدا، كما أن مفتش الشغل لا يقوم بأدواره المنصوص عليها في هذه المدونة (المواد 530 حتى 545 من مدونة الشغل)، علما ان صلاحياته ناقصة، والدولة ترفض تعزيزها، و تبخل بالامكانات البشرية و المادية على القطاع.

إن تساهل الدولة وغضها الطرف عن عدم تطبيق قانون الشغل يعتبر من «المحفزات» التي تقدمها لهذا القطاع، قصد الرفع من «تنافسيته» و«مردوديته»، ويعني ذلك في التحليل الأخير الرفع من «أرباح» أرباب الرياضات، على حساب أجور وحقوق العمال والعاملات.

الأهم من ذلك أن عمال الرياض غير منظمين في نقابات تدافع عن مصالحهم، وهو ما يمنح لأرباب الرياض الإمكانية لاعتصار أكبر قدر من العمل وتشديد الاستغلال في حق هؤلاء العمال والعاملات.

مراكز النداء بمراكش

محاربة العمل النقابي ورد العمال

شروط عمل أقرب إلى الاستعباد وأجور بئيسة وحرمان من الضمان الاجتماعي وأمراض مهنية كثيرة نتاج ظروف العمل (طول مدة الجلوس، تأثير مكيفات الهواء..) وامتهان للكرامة من طرف أرباب العمل والمراقبين، كلها أمور تدفع عمال وعاملات هذه المراكز للاندفاع نحو النضال والاحتجاج ضد شروط الاستعباد هذه.

لكن هشاشة الشغل ومرونة ظروف العمل (غياب عقد الشغل وعدم التصريح بالعمال في الضمان الاجتماعي) تجعل من الصعب أية إمكانية للانتماء النقابي. لكن هذا لم يمنع نشوء تجارب نقابية في مراكز النداء خاصة في مراكز النداء التي تعرف ظروف عمل مستقرة نسبيا (اتصالات المغرب مثلا).

مركز «أطلس» التابع لـ«فون كروب»: عبودية العمل المأجور

ضغط ساعات العمل الطويلة وحذف منح العمل التي كان يستفيد منها المستخدمون في السابق، وسائل العمل المهترئة، ضغط العمل المستمر، تراجع المكتسبات الاجتماعية كالتأمين الصحي، الطرد التعسفي المتكرر لبعض المستخدمين، والأجور المتدنية مقارنة مع ما تجنيه الشركة من أرباح طائلة بواسطة المستخدمين أنفسهم الذين لا يتلقون إلى الفُتات، إضافة إلى مشاكل عدم تطبيق قانون الشغل أو ما ينص عليه هذا القانون من مصالح العمال.. هي ظروف دفعت مستخدمو مركز النداء «فون أطلس» للانخراط في النقابة.

انتظم مستخدمو مركز النداء «فون أطلس» التابع لمجموعة «فون كروب» في إطار الاتحاد المغربي للشغل منخرطين في المكتب الوطني التابع للجامعة الوطنية لمراكز النداء، للدفاع عن حقوقهم.

الشركة تحارب العمل النقابي:

لم تستغ الشركة وجود مكتب نقابي في أحد مراكزها، فقامت بتوقيف الكاتب العام للمكتب النقابي بمبرر اقترافه لخطأ مهني تمثل في نشره معلومات إحدى الشركات على صفحات الانترنت وهو مجرد ذريعة «قانونية» للتخلص من المكتب النقابي وليس كاتبه العام فقط.

هب مستخدمو المركز للاحتجاج ضد المس بحقهم النقابي وتضامنا مع الكاتب العام، فخاضوا إضرابا عن العمل يوم 12 مارس 2015 متبوعا بوقفتين احتجاجيتين يومي 12 و13 مارس.

لتفادي استمرار الإضراب نظمت الشركة حوارا مع المكتب النقابي والاتحاد المغربي للشغل يوم 13 مارس، وأعلنت الشركة التزامها بتلبية المطلب الرئيسي بإلغاء توقيف الكاتب العام إضافة إلى التزامها بتحسين خدمات مستخدميها وتنفيذ مطالبهم الاجتماعية.

تبين بعد ذلك أن هذا الحوار مجرد وسيلة للمناورة استعملتها الشركة لتلغي مفعول الإضراب، فبعد ذلك مباشرة فوجئ الجميع بقرار طرد الكاتب العام ربيع المسكيني عن العمل يوم الاثنين 16 مارس وتوقيف عضوين من المكتب النقابي إضافة إلى توبيخ بالجملة تلقاه مجموع المشاركين بالوقفتين الاحتجاجيتين يومي الخميس والجمعة.

السلطة إلى جانب الشركة

تدخلت السلطات المحلية خلال الاحتجاج في شخص قائد الملحقة الإدارية وأيضا السيد الباشا لفض الاعتصام، ووعدوا بحل المشكل يوم الاثنين 16 مارس.

عقد الاجتماع في مقر القيادة على الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الاثنين بحضور ممثلي العمال، إلا أن ممثلي الشركة غابوا عن الاجتماع الذي عرف حضور مفتش الشغل، وأعضاء من الجامعة الوطنية لمراكز النداء والأوفشورينغ بالمغرب، وأعضاء المكتب النقابي لفون غروب. وفي هذا اليوم أعلنت الشركة طرد الكاتب العام للمكتب النقابي وتوقيف عضوين آخرين بالمكتب.

قرر المكتب النقابي الاستمرار في الاحتجاج مع التعويل على تدخل والي جهة مراكش تانسيفت الحوز الذي راسله الاتحاد المحلي- ا. م. ش «لحل هذه الأزمة التي تعيشها شغيلة الشركة والتي قد تؤدي في حالة عدم التدخل إلى عواقب لا تحمد عقباها»، وهو تجاهل لدور السلطات المحلية الحقيقي الذي يتمثل في حماية مصالح أرباب العمل مهما أدت هذه المصالح «إلى عواقب لا تحمد عقباها».

إن الشركة واعية أن وجود العمل النقابي يهدد أرباحها ورقم معاملاتها، لذلك لن تتسامح بأي وجود للعمل النقابي كيفما كانت حدوده، لذلك فإن على النقابيين والعمال أن يقووا نقابتهم وينظموا صفوفهم ويستثيروا تضامن القطاعات العمالية والنقابية الأخرى، ولا يثقوا في وعود رب العمل ولا السلطات.

أساتذة سد الخصاص والتربية غير النظامية استغلال ونضال

السياق العام لظهور فئة أساتذة سد الخصاص و التربية غير النظامية

ما وصل إليه قطاع التعليم العمومي اليوم بالمغرب ليس بسبب سوء التسيير والتدبير من لدن الوزراء الذين تعاقبوا على هذا القطاع، أو خلل تقني في الآلة التعليمية، بل هو سياسة نيوليبرالية مفروضة لتصريف هجومات المؤسسات المالية الدولية على الحق في التعليم، وغايتها من ذلك هو جعل التعليم سلعة مربحة، ابتدأ هذا الهجوم في اطار ما سمي بسياسة التقويم الهيكلي التي خربت الخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم الشعبي لأبناء الكادحين.

يعتبر ملف أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية امتداد لملفات سابقة داخل قطاع التعليم انطلاقا من أساتذة الخدمة المدنية، مرورا بالأساتذة العرضيين، وكلها تسميات اعتمدتها الدولة كصيغ للتخلي عن مسؤوليتها في التوظيف القار لتفتح المجال للتوظيف بالتعاقد وفق ما جاء في ميثاق التربية والتكوين «التعاقد مع المدرسين الجدد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد» أي ضرب العمل القار وتشجيع الهشاشة.

في ظل الخصاص المهول في أطر هيئة التدريس والإدارة في قطاع التربية والتعليم، لجأت الدولة إلى تشغيل فئة عريضة من الاطر العليا من حملة الشواهد عن طريق مباريات أو عن طريق النضال الذي تخوضه فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أو مجموعات المجازين المعطلين، لسد الخصاص بالتعليم العمومي (ابتدائي وإعدادي وثانوي تأهيلي) من خلال مذكرات وزارية منها المذكرة 176 أو عن طريق الشراكة مع المجتمع المدني.

تنص هذه المذكرات على انتقاء الأطر المتوفرة على تجارب مهنية سابقة وتكوينات تربوية وبيداغوجية، ثم تنظيم مباريات تحت إشراف نواب وزارة التربية الوطنية وبحضور مفتشين مختصين في السلك والمادة، ثم انتقاء أحسن العناصر ومنحها تكليفات بمهام التدريس في جميع الاسلاك وفي جميع التخصصات، وفي بعض الأحيان في الإدارة.

وضع غير قانوني لكن مع أداء نفس المهام

عملت هذه الفئة من الأساتذة في قطاع التعليم بشكل منتظم وعادي مثل بقية الأطر التربوية والادارية بالقطاع، وفق البرامج التعليمية التي تضعها وزارة التربية الوطنية، ويتوفرون على وثائق تثبت مزاولتهم للعمل داخل المؤسسات التعليمية، وهي نفسها وثائق الأساتذة الرسميين (تكليفات نيابية، محاضر الالتحاق، المذكرة اليومية، الجذاذات، سجل الغياب، التوزيع الشهري والسنوي..)، ويخضعون للمراقبة والتفتيش الدوري الذي يخضع له الأساتذة الرسميون ويسهر عليه مفتشي الوزارة، ويتحملون مسؤولية تقييم التلميذ(ة) عبر المراقبة المستمرة وإجراء فروض واختبارات، ومنحه النقطة التي يستحقها خلال نهاية كل دورة في السنة الدراسية، ومسك النقط في منظومة مسار وملزمون بالتقيد باستعمال الزمن الوطني، حيث يشتغلون في الثانوي التأهيلي أزيد من 18 ساعة أسبوعيا، والثانوي الإعدادي أزيد من 23 ساعة أسبوعيا، ثم الابتدائي ما يعادل 30 ساعة في الأسبوع، والإدارة ما يزيد عن 39 ساعة.

اكتسب ملف أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية مشروعيته بكونه امتداد لفئات سابقة (الخدمة المدنية، المتطوعون، المعلمون العرضيون...)، فقد تختلف المسميات ولكن المهمة واحدة، وكما تمت تسوية وضعية الفئات السابقة يناضل أساتذة سد الخاص من أجل نفس هذا المطلب.

سوابق نضالية تحفز نضالنا

تمت تسوية وضعية أزيد من 4700 معلم عرضي على التوالي سنوات 2001 و2002 و2005 و2007 ثم منشطي التربية غير النظامية ومكوني محاربة الأمية والأساتذة المتطوعين الذين اشتغلوا بهذه الصفة أكثر من 3 سنوات وبعد نضالات واحتجاجات تمثلت في اعتصام مفتوح استمر من 2004 إلى 2007!!!.. تُوِّج بإدماج الأغلبية سنتي 2007 ثم 2008 ليستمر الاحتجاج ويتم آخر إدماج سنة 2011 لفئة منشطي التربية غير النظامية فقد تم إدماج وتسوية وضعية 1222 منهم بناء على رسائل منها الرسالة الوزارية عدد 12/18 بتاريخ 20 يناير 2012 ورسالة الوزير الأول عدد 00747 بتاريخ 04 ابريل 2011، ثم رسالة وزارة تحديث القطاعات العامة رقم 002636 بتاريخ 22 ابريل 2011، ورسالة الوزير الأول عدد 957 بتاريخ 25 ابريل 2011.

ظروف عمل مزرية وأجور بئيسة

تتعرض هذه الفئة من الأساتذة والأستاذات لجميع صنوف القهر والاستغلال، بدءا باشتغالها في ظروف أكثر من قاسية بمناطق جد نائية ومهمشة تنعدم فيها متطلبات الحياة الضرورية من ماء وكهرباء وسكن وانعدام وسائل الاتصال، وفي ظروف صعبة جدا للمساهمة في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وانتشال أبناء المناطق القروية من شبح الضياع والتهميش، و بأجر جد هزيل لا يصل إلى الحد الأدنى للأجور ما بين 1800 درهم و2000 درهم تدفع بشكل غير منتظم ولا تدفع في بعض الأحيان إلا في آخر السنة أو بداية السنة الدراسية الموالية بعد النضال والمطالبة بها.

يتراوح سن هؤلاء الأساتذة ما بين 24 سنة و48 سنة بعضهم متزوجون ولهم أبناء ويعيلون عائلاتهم الفقيرة بهذا الفتات الذي سمي أجرا، ومحرومون من الاستفادة من التغطية الصحية والضمان اجتماعي، واستمرت المعاناة لمدة 4 سنوات فما فوق مطموسي الحقوق بدون ترسيم.

اندفاع محموم للنضال

أسس هؤلاء الأساتذة تنسيقيات محلية ووطنية للنضال من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والقانونية رافعين شعارات موحدة: «التسوية الإدارية والمادية»، وبدل الاستجابة لمطالب أساتذة سد الخصاص.. المشروعة لجأت الوزارة وعبرها النواب ومديري الاكاديميات إلى صم الآذان والتنكيل بهم والازدراء من تضحياتهم، والتنكر لهم بتصريح الوزارة أن هؤلاء الأساتذة لا صلة لهم بوزارة التربية الوطنية وأنهم فقط يزاولون ساعات إضافية، ليتنكر لهم وزير التعليم في البرلمان بقوله بأنهم ليسوا أساتذة.

رغم كل الأشكال النضالية التي تخوضها هذه الفئة ولمدة تفوق 4 سنوات (محليا، جهويا، وطنيا) لم تجد آذانا صاغية لمطالبها سوى القمع والتنكيل بمناضليها والتنكر لانتمائهم ولمجهوداتهم التربوية والمهنية التي يقدمونها من أجل النهوض بالمدرسة العمومية.

أساليب خسيسة لتصفية ملفنا: تعويضنا بالأساتذة المتقاعدين...

الأدهى من ذلك أن الوزارة ومعها مؤسساتها الإقليمية والجهوية بعد تلويحها بطردها وتشريدها هؤلاء الاساتذة قامت بتعويضهم بأساتذة متقاعدين لسد الخصاص. تحاول الدولة بذلك إبعاد هذه الفئة عن ميدان التعليم واعتبارهم أجانب عن المدرسة ومن ثم إبعادهم عن مطلبهم في التسوية وفي الترسيم.

يشكل هذا القرار المجحف صفحة جديدة من صفحات الاستغلال والحرمان من أبسط حقوق العيش والكرامة والإجهاز على كافة المطالب العادلة والمشروعة لمختلف التنسيقيات منها تنسيقية أساتذة سد الخصاص بمراكش حيث قامت الاكاديمية والنيابة بعدة إجراءات لسد الخصاص المهول عن طريق عملية ضم الأقسام مما عمق الاكتظاظ والأقسام المشتركة في ضرب صارخ لشعار الجودة الذي تتبجح به الوزارة، والاستعانة بالأساتذة المتقاعدين وطلبة المراكز الجهوية للتربية والتكوين لسد الخصاص، وكل همها هو إقصاء أساتذة سد الخصاص والاستغناء عنهم، ولم تأخذ بعين الاعتبار التجربة الميدانية التي راكمتها هذه الفئة أثناء أدائها لمهامها حيث تنكرت لمجهوداتها التربوية والمهنية التي قامت بها لعدة مواسم دراسية.

تستمر الجهات المعنية بالملف في التماطل والتسويف تجاه مطالب الأساتذة- آت متبنين خطاب مزدوج مفضوح، مرة يتذرعون أن الخصاص غير موجود في حين يقومون بإعادة تكليف الأساتذة المتقاعدين مكان أساتذة- آت سد الخصاص، علما أن المؤسسات التعليمية بأكاديمية مراكش تعرف خصاصا مهولا في هيأة التدريس حيث يشتكي آباء وأولياء التلاميذ باستمرار أمام نيابة وزارة التعليم بمراكش مطالبين بتوفير المدرسين لأبنائهم بكل من: الشويطر، سيد الزوين ، لعزوزية ، تامنصورت، حي المسيرة ، المحاميد .. ومع ذلك تستمر المماطلة.

التنسيق الميداني بمراكش.. نضال وصمود

يخوض التنسيق النضالي الميداني لأساتذة-آت سد الخصاص مراكش اعتصامات منذ 11 نونبر -2013 بعدما امتنعت الاكاديمية عن ارجاعهم لمقرات عملهم موسمي 2014/2013 و2014-/2015 ولازالت مستمرة ومرفوقة بأشكال نضالية متنوعة أمام الأكاديمية والنيابة والولاية (وقفات، مسيرات..) يناضل هذا التنسيق من أجل تسوية الوضعية الإدارية والقانونية والمالية لأساتذة- آت سد الخصاص، وتمت مواجهة كافة أشكالهم الاحتجاجية منذ بداية الاعتصام بالقمع والحصار، وكذا تهديد المناضلين والمناضلات والتضييق عليهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف أجهزة القمع بمختلف تلاوينها، وقد خلفت أغلب التدخلات القمعية عدة إصابات واعتقال حوالي 20 أستاذ أفرج على 16 منهم، وأربعة منهم تم إطلاق سراحهم في اليوم الموالي ومتابعتهم في حالة سراح، تم الحكم عليهم بشهرين موقوفة التنفيذ و500 درهم غرامة.

كان الغرض من وراء هذا الاعتقال والمحاكمة كسر شوكة الأساتذة لثنيهم عن النضال مجددا، لكن الاساتذة واعون بهذه المكائد، وأضافت إليه الدولة أسلوب المناورة والتماطل، حيث عقدت مجموعة من الحوارات ما بين الأساتذة والنائب السابق قبل مغادرته ومدير الأكاديمية، في مرات عديدة قدموا وعودا بإرجاع الأساتذة إلى مقرات عملهم السابقة لكنها مع مرور الوقت ظلت مجرد وعود زائفة لم تعرف التنفيذ على أرض الواقع.

يؤكد أساتذة-آت سد الخصاص بمراكش أنهم سيستمرون في النضال حتى الاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، ويعبر أساتذة-آت سد الخصاص فرع مراكش عن تضامنهم مع أساتذة-آت سد الخصاص والتربية غير النظامية الذين يناضلون وطنيا، ويناشدون جميع الهيئات النقابية والحقوقية والسياسية والجمعوية التقدمية المناضلة لدعم مطالبهم العادلة والمشروعة.

فهذه الفئة رغم كونها جزءا من شغيلة التعليم إلا أن النقابات التعليمية تتعامل مع أساتذة سد الخصاص كما لو كانوا عكس ذلك، فلا إدراج لمطلبنا في ملفاتها المطلبية ولا تضامن مع نضالاتنا، باستثناء ما قامت به الجامعة الوطنية للتعليم.

لن يتنازل أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية عن حقهم العادل والمشروع المتمثل في تسوية الوضعية الإدارية والقانونية، وستخوض جميع الأشكال النضالية الكفيلة بتحقيق ملفها المطلبي، ولا شيء سيثنيها عن النضال إلى غاية تحقيق ذلك الهدف.

جميعا لمواصلة النضال من أجل التسوية الفورية في أسلاك التعليم العمومي.

يوميات نضال الأساتذة المتدربين من أجل المنحة

الأسبوع الأول : مقاطعة الدروس النظرية

دخل الأساتذة المتدربون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ابن رشد، بمدينة مراكش في مقاطعة مفتوحة للدروس، منذ مساء يوم الاثنين 02 مارس 2015 بسبب تأخر صرف مستحقاتهم المالية.

جدير بالذكر أن أول وآخر منحة تم صرفها للأساتذة المتدربين كانت منتصف شهر دجنبر، وكانت الإدارة حينها وعدت بأن المنحة الثانية ستصرف نهاية شهر فبراير، إلا أنه في ظل هذا التأخر، وكذا بسبب ما يعانيه الأساتذة والأستاذات من ظروف مزرية بسبب الأزمة المادية التي تحول دون توفير متطلباتهم الأساسية من واجب كراء، ومصاريف التنقل الخاصة بالوضعيات المهنية وغيرها.

أستمرت معركة الأساتذة و الأستاذات بعد الحوار العقيم الذي أجرته اللجنة المكلفة بهذه المهمة يوم الخميس 05 مارس 2015 مع مدير المركز الذي أكد عدم قدرته على تحقيق مطالب الأساتذة وأن مسألة المستحقات المالية خارجة عن إرادته فأقترح حلولا ترقيعية لا تلبي حاجات الأساتذة ، الشيء الذي أدى إلى صمود المناضلين و المناضلات في معركتهم معركة الكرامة .

الأسبوع الثاني : مقاطعة الوضعيات المهنية

خاض الأساتذة المتدربون صبيحة يوم الأربعاء 11 مارس 2015، شكلا نضاليا تصعيديا أسموه معركة (الكوميرا)، تعبيرا عن الأوضاع المزرية التي يعيشونها، وقد ظهر الأساتذة يحملون الكوميرا، مرددين شعارات ضد سياسة التماطل، والتسويف، والآذان الصماء، التي تنهجها الوزارة والإدارة في التعاطي مع مطلبهم العادل والمشروع، من قبيل (بلمختار يا وزير التربية عجل بالحل ولا تحماض القضية)، وشعارات أخرى تؤكد على صمودهم وثباتهم إلى حين تحقيق صرف مستحقاتهم، مثل(لا سلام لا استسلام المعركة إلى الأمام).

الأسبوع الثالث: تنظيم أيام ثقافية من 16 إلى 20 مارس 2015

في صباح يوم الإثنين 16 مارس، نظم الأساتذة مسيرة جابت أرجاء المركز، حيث اقتربت من الباب الرئيسي للمركز، معلنين أنه إذا لم تتم الاستجابة لمطلبهم المشروع سيخرجون إلى الشارع وهم يحملون الوزارة ما ستؤول إليه الأوضاع آنذاك. هذا إضافة إلى فتح نقاش التنسيق الوطني من أجل تفعيل مقترح الوقفة الوطنية أمام المراكز الجهوية مع أكثر من 26 مركز جهوي للتربية والتكوين، حيث تم الاتفاق على الوقفة يوم الخميس 26 مارس 2015.

الأسبوع الرابع: تفعيل مقترحات التنسيق الوطني

نظم الأساتذة المتدربون بمركز مراكش وقفة احتجاجية أمام المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين ابن رشد مراكش بحضور مكثف للأساتذة و الأستاذات تجسيدا للشكل النضالي الذي قررته التنسيقية الوطنية دفاعا عن كرامة الأستاذ(ة) المتدرب(ة) و التعجيل في صرف مستحقاتهم المالية و مواصلة المعركة إلى حين صرف المستحقات المالية بشكل فعلي

في المساء سيتم الاعتداء على أستاذتين متدربتين من شعبة الفلسفة من طرف مدير المركز حيث هددهم بالطرد و واجههم بالسب والشتم و الكلام النابي مما أفرز أشكالا نضالية أخرى حيث تم تنظيم وقفة احتجاجية داخل المركز و انظم إليها مناضلون نقابيون تحت إطار النقابة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، حيث عبر النقابيون عن تضامنهم المبدئي مع معركة الأساتذة ومع الأستاذتين المعنفتين من طرف مدير المركز ثم حضور عضوة عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة بدورها عبرت استعدادها لتبني ملف الأستاذتين في المحكمة و تضامنها معهن و مع الأستاذة المكونة أيضا التي عنفت من طرف المدير في اليوم الموالي.

في صبيحة الجمعة نظم الأساتذة حلقة نقاش تداولوا فيها رفع المعركة بعد صرف المستحقات المالية و التفكير في أليات جديدة لمتابعة الأشكال النضالية مستقبلا و متابعة ملف الأستاذتين المعنفتين خاصة و أن الملف أحيل إلى وكيل الملك.

رفعت شعارات تندد بسياسة التماطل مثل (بلمختار يا وزير التربية عجل بالحل و لا تحماض القضية)، (الأساتذة في كل مكان كرامتهم لا تهان)... ثم حضور أطاك المغرب مجموعة مراكش.

الأسبوع الخامس: أسبوع الغضب

في صبيحة يوم الإثنين واصل المناضلون و المناضلات بالمركز معركتهم من خلال فتح حلقة نقاش حول الوضع الراهن للمعركة و التفاعل مع مستجدات الإدارة التي انزلت اخبار يفيد أن المنح ستصرف يوم الخميس المقبل من نفس الأسبوع، الشيء الذي رفضه الأساتذة و عزمهم

هدم مصدر رزق الكادحين بمراكش

يعاني التجار والمهنيون المتضررون من قرار هدم سوق باب دكالة منذ سنة 2006، من التشرد وعدم تسوية وضعيتهم رغم مشروعية مطالبهم.

دولة لا تشغل.. وتخرب مورد رزق الكادحين

بدأت معاناة هؤلاء التجار والمهنيون عندما تقرر هدم سوق الجملة بباب دكالة وتحويله إلى سيدي غانم سنة 2006، فتم تعويض العديد من تجار الخضروات والفواكه بهذا السوق بمحلات في سوق الجملة الجديد، ولكن تم اقصاء 19 شخصا من هذه التعويضات من بينهم كفيفان وتجار مواد فلاحية وميكانيك السيارات وإصلاح الثلاجات ثم مخدع هاتفي، رغم أن هؤلاء المقصيين يؤدون ضرائبهم ويتوفرون على الرخصة والسجل التجاري.

نضال الباعة وتنازلات السلطة

أمام هذه الوضعية لم يكن لهؤلاء الضحايا الا أن يعتصموا في دكاكينهم حتى لا يتم هدمها، وبهذا انقطع مورد رزقهم بحيث عمدت السلطات المحلية بعد رفضهم الإخلاء إلى سد جنبات ومداخل المحلات بأتربة ومخلفات الهدم التي طالت محلات المستفيدين قصد حصارهم وقطع قوت عيشهم

بقي الوضع على ما هو عليه حتى سنة 2009 وبعد صمودهم ونضاليتهم، قرر الوالي منح بقع أرضية بمنطقة «المسار» لهؤلاء المتضررين قصد الاستفادة منها، وهو القرار الذي زكاه أيضا المجلس الجماعي بالمدينة بالإجماع.

مناورات السلطة لتشتيت الباعة

إلا أن هذا القرار ضل رهين الأوراق الى حدود سنة 2012 حيث تم تغييره بقرار جديد ينص على إعطاء هؤلاء المتضررين دكاكين صغيرة لا تتجاوز مساحاتها ستة أمتار بحي العزوزية، وهو ما اعتبره هؤلاء قرار مجحفا بحقه خاصة أن زملائهم استفادوا من دكاكين تبلغ مساحتها 64 متر مربعا مع إمكانية البناء فوقها.

أمام إصرار المتضررين بالتشبث بحقهم والمطالبة بتطبيق القرار الأول القاضي باستفادتهم من بقع أرضية بمنطقة المسار، لم تجد السلطات المحلية حلا إلا بالاستفراد ب 8 أشخاص من هؤلاء المتضررين وإقناعهم بقبول حصتهم من دكاكين العزوزية قصد كسر شوكة نضالية المتضررين وتشتيتهم.

بعد قبول هؤلاء الاشخاص الثمانية الاستفادة من هاته الدكاكين، بقي المتضررون الأحد عشر متشبثين بمطالبهم والتي منها أيضا التعويض عن السنوات التسع التي تم حرمانهم فيها من مزاولة أنشطتهم الاقتصادية وبالتالي إعالة أسرهم وأسر أجرائهم.

قامت السلطات المحلية بهدم محلات الأشخاص المستفيدين من دكاكين العزوزية، ثم حاولوا بعدها هدم باقي المحلات على رؤوس المتضررين وأسرهم المعتصمين بها، إلا أن وقوفهم وإصرارهم على البقاء بمحلاتهم وتحميل الباشا ما سيقع إذا تم الهدم حال دون ذلك، ثم بدأ هذا الأخير يتوعد ويهدد بأنه سيعطيهم فرصة أخيرة قبل ان يستلم قرار الهدم من وكيل الملك،

ولا زال معتصم هؤلاء الباعة مستمرا لحود الساعة.

إن الباعة الجائلين جزء من الكادحين المضطهدين والمستغلين، ولا يجب تركهم لقمة سائغة بين فكي السلطة الجشعة بالمدينة، التي لا ترى في العقارات إلا كعكة تسيل لعاب المستثمرين السياحيين، لا مورد رزق للكادحين.

نزع ملكية الكادحين لصالح الرأسمال بمراكش

أصل القضية محور النزاع

منذ سنة 2003 وسكان دوار أيت اشو مولاي جعفر الشويطر قيادة أغمات دائرة أيت أورير عمالة الحوز، يحتجون على نزع الشركة الاستثمارية في العقار «أليونس دارنا»، لأراضيهم التي سبق لهم أن اشتروها على شكل بقع عارية منذ سنة 1996 قصد بناء منازل للسكن اقتنوها بعقود عرفية مصادق عليها من قبل السلطات المحلية حين استعصى عليهم الحصول على السكن داخل المجال الحضري بمراكش، التي يعرف العقار بها ارتفاعا صاروخيا، وقامت هذه الفئة التي تمثل شريحة من الفقراء والمهمشين باللجوء إلى الشويطر وهذا قبل ظهور أي شركة بالمنطقة، واشتروا هذه البقع بموجب عقد تنازل عرفي من «الشرفاء» الذين يتصرفون فيها بظهير شريف سلم لهم سنة 1912، ونظرا لضعف إمكانياتهم المادية التي حالت دون بناء هذا السكن وعدتهم السلطات المحلية بتسهيل بالبناء بطرق قانونية.

ظهرت فجأة شركة «أليونس دارنا» سنة 2007 لتحرمهم من البناء وكذا من «حق التعويض الذي تكفله قوانين نزع الملكية للمصلحة العامة». جرى نزع ملكية الكادحين لصالح حق الملكية المقدس للرأسمال ومقاولات العقار، وعلى دأب أسلافها قامت شركة «أليونس دارنا» كذلك بالاستيلاء على أراضي بساحل العرائش.

بوادر النزاع

بعد منع شركة «اليونس دارنا» المختصة في الاستثمار العقاري لأصحاب البقع الأرضية من بناء بقعهم الأرضية، ومحاولة هذه الأخيرة بناء مشروع شقق للسكن الذي قوبل بتشبث المالكين بأراضيهم، لجأت الشركة إلى فتح حوار مع السكان المعترضين مسنودة من السلطة المحلية التي أقنعتهم بتسوية كل المشاكل، فكان أن سمح المتضررون لها بقياس كل المساحة من طرف الطوبوغراف.

بعد إتمام عملية احتساب المساحة لكل الأراضي التي اشترتها الأملاك المخزنية بثمن 20 درهم للمتر الواحد طلب أصحاب البقع من السلطة التعويض بالدوار نفسه فاشترطت عليهم ثمن 17 مليون سنتيم كثمن للشقة، قبلت فئة قليلة هذا العرض ورفضته الفئة الغالبة التي تعاني الفقر والعطالة.

خلف هذا الموضوع استياء كبيرا لدى أصحاب البقع العارية بدواوير مولاي جعفر ايت ايشو ايكاضون السدرة ومولاي عباس بمنطقة الشويطر بإقليم الحوز، جراء عدم تعويضهم من الضرر الذي سببته الشركة صاحبة مشروع القطب الحضري بمركز الشويطر، الممتد على مساحة 214 هكتار. خاصة إذا علمنا أن البقع بقيت عارية لالتزام أصحابها بـ»القانون» وعدم انخراطهم في البناء العشوائي، ظنا منهم بإمكانية إيجاد حلول تكفل حقهم في السكن وتراعي حالتهم الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الادخارية لهم في تمويل المنتوج الذي سيوجه لهم، لكن ما وقع هو العكس تماما.

وعود السلطة الفارغة

بناءا على سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التمهيدية التي عقدتها المفتشية الجهوية للإسكان مع ممثلي السكان وشركة «اليانس» وبدعوة لممثل السلطة المحلية ورئيس جماعة سيدي عبد الله غيات، تم القيام بتشخيص المشكل توج بالدعوة إلى اجتماع موسع بمقر هذه المفتشية بتاريخ 25/06/2010 حضره ممثلي السكان وممثل شركة «اليانس دارنا» وممثل شركة «العمران» فيما تخلف عن الاجتماع ممثل السلطة المحلية ورئيس الجماعة.

أكد ممثل المفتشية الجهوية لوزارة الإسكان على ضرورة توخي «الموضوعية» و«الحياد» !! والأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للساكنة المتضررة والخروج بحلول توافقية ناجحة قابلة للتطبيق.

فيما أكد ممثل السكان على أن البقع في ملك أصحابها قانونا وعلى أهمية التوصل أكثر من أي وقت مضى لحل عادل لهذه المعضلة لكونهم في أمس الحاجة لسكن قار لكونهم فقراء معوزين يحفظ كرامتهم كمواطنين. الكادحون يصرون على حق أساسي من أساسيات الحياة بينما ممثلو الدولة يصرون على «الدقائق القانونية» التي لا تخدم إلا الشركات.

أما ممثل الشركة الطرف في النزاع فقد جاء موقفه مؤكدا على أن البقع العارية موضوع الشكاية قد تم تجهيزها في إطار البرنامج المندمج وأن الشركة مستعدة للتوصل إلى حل مع المتضررين، خصوصا في المنتوج الاجتماعي المقدرة قيمته بـ 250.000 درهم و140.000 درهم ، وذكر ممثل شركة العمران أن مهام إعادة الهيكلة لدوار مولاي جعفر بموجب اتفاقية شراكة موقعة بين الدولة وشركة «اليانس دارنا» وشركة العمران يجعل هذه الأخيرة في حل من هذا المشكل، وأن عمليات إعادة الإيواء يستلزم تهيئة هذه البقع العارية .

خلص الاجتماع إلى النقط الآتية:

- دعوة السكان إلى وضع وثائقهم بالمفتشية الجهوية في أقرب الآجال.
- تدقيق لوائح المتضررين والمصادقة عليها بمساهمة جميع الفاعلين وتحت إشراف هذه المفتشية.
- تعويض المتضررين عبر استفادتهم بشروط تفضيلية من المنتوج الاجتماعي بـ 250000 درهم و ب 140000 درهم بالقطب الحضري بالشويطر، و كذا ببقع أرضية مجهزة لذوي القدرة الادخارية الضعيفة الراغبين في البناء الذاتي، كما أعطيت لشركة «أليانس دارنا» مهلة 15 يوما لتحديد سقف هذا التعويض.

حلول الشركة الترقيعية...

دخل أصحاب البقع العارية الذين تحولوا من مالكين إلى زبناء لشركة «اليانس دارنا» التي قامت بتجهيزها والاستثمار فيها، ولم تعوضهم في بقعهم، واستمرت استمرت المفاوضات مع ولاية مراكش وعامل تحناوت والمفتشية الجهوية للإسكان. وفي نهاية هذه المفاوضات لم يتم التوصل إلى حل مرضي للسكان، وقد سلمت الشركة للمتضررين عقودا باللغة الفرنسية علما أن 95 في المائة منهم أميون قصد المصادقة عليها، هذا بالإضافة إلى لجوء الشركة لشروط تعجيزية قصد تركيع المحتجين، لعل أهمها هو الثمن الإجمالي للشقق (170.000 درهم)، ثم قام عامل عمالة إقليم الحوز بتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات «تامنصورت بثمن 120.000 درهم و ايت اورير بثمن 140.000 درهم والشويطر بثمن 170.000 درهم ثم في خطوة أولى دفع 5000 درهم كتسبيق لكن تبين فيما بعد حقيقة هذه الوعود الكاذبة.

وأمام تفاقم هذا النزاع الذي يمس قطاعا اجتماعيا حساسا ويرتبط بفئة مهمشة من الفقراء والنساء الأرامل والمسنين الذين لم يرحمهم جشع شركة تبحث عن الاغتناء ولو على حساب حقوق الفقراء في زمن أصبحت فيه كلمة السكن الاجتماعي لعبة تستعملها الشركات الضخمة «ومافيا العقار».

... وبداية الاحتجاجات

اختار المتضررون طريق الاحتجاج كخيار وحيد لاسترجاع حقوقهم، فخرجوا وعددهم 500 أسرة إلى الشوارع منذ سنة 2003، عشرات المرات للاحتجاج والمطالبة بأرضهم التي سلبت منهم وكاتبوا عدة جرائد وطنية ونقلوا في عدة محطات إذاعية «راديو بليس» و«الإذاعة الجهوية»... وتمت مراسلة جميع المسؤولين بمدينة مراكش من القائد إلى الوالي وكذا وزارة الداخلية والإسكان والعدل والديوان الملكي وديوان المظالم (مؤسسة الوسيط حاليا) ورئيس الحكومة السابقة والحالية ناهيك عن مراسلة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لكن دون جدوى، لكن ما حدث هو مجابهة السكان أثناء احتجاجاتهم بالهراوات والتهديدات وصلت إلى الاعتقالات التعسفية ليستمر بذلك مسلسل المعاناة.

كان آخر اعتصام خاضه هؤلاء الكادحين أمام مقر شركة «أليونس دارنا» وتعرضوا لقمع همجي وجرى اعتقال 5 منهم وتعرضوا للتعذيب.

قرر السكان وأغلبهم نساء التصعيد من احتجاجاتهم واعتصموا أمام مقر الشركة الاستثمارية في العقار «أليونس دارنا» بشارع محمد الخامس بجيليز مراكش، وبدل فتح الحوار معهم والاستجابة لمطالبهم، تمت مجابهة احتجاجهم بتدخل عنيف من طرف قوات القمع لفض معتصمهم وتعرضهم للتعذيب. خلف هذا التدخل جروحا وكدمات في صفوف المحتجين واعتقال خمسة منهم بينهم امرأة كبيرة في السن وتم اقتيادهم إلى كوميسارية سنترال «جيليز» حيث مورس عليهم أبشع أنواع التعذيب والتنكيل لم تسلم منه حتى المرأة المسنة حيث تم تعنيفها هي أيضا بدون رحمة ولا شفقة من طرف البوليس.

أثار التعذيب بادية عليهم وأحد المعتقلين معاق وحسب تصريحه أنه «تم تعنيفه وتصفيد يديه وسحله على الأرض من طرف البوليس السري». وطالب المعتقلون الذين تعرضوا للتعذيب بإحضار سيارة الإسعاف لأخذهم للمستشفى لتلقي العلاج، وقدم نائب والي الأمن لاستدراك الأمر محاولا إقناعهم بالخروج، لكن عند استمرارهم في الرفض قاموا بإخراجهم بالقوة، وأخذوا اثنين من المصابين لمستشفى ابن طفيل لتلقي العلاج حسب قولهم لكن لم تتم معالجتهم متعذرين أن «السكانير معطل». وتجدر الإشارة إلى أنه حضر مجموعة من مناضلي حركة 20 فبراير مراكش وأطاك المغرب والجمعية المغربية لحقوق الإنسان المنارة مراكش للتضامن مع المعتقلين أثناء اعتقالهم ومع السكان بعد ذلك في الوقفة.

بعد إطلاق سراح المعتقلين التحقوا بالسكان الذين ظلوا مرابطين أمام مقر الشركة، واستقبلوهم بالعناق استقبال الأبطال، واستمروا في تنفيذ وقفتهم الاحتجاجية ومنددين بالقمع والاعتقال الذي تعرضوا له، وما هي إلا دقائق معدودات حتى تم تطويقهم من جديد من طرف قوات القمع أغلبها السرية بقيادة نائب والي الأمن لتجنب إثارة انتباه المارة لأنه مكان حساس «معقل البرجوازية « بمراكش، وبمبرر أن الملك سوف يمر من هذا الشارع، لكن السكان فطنوا لهذه الأمور ورفضوا الانصراف، لتبدأ قوات القمع في تشتيت المحتجين وترهيبهم.

كما قاموا بعدة وقفات احتجاجية أمام ولاية مراكش تعرضت جلها للقمع، وذهبوا للاحتجاج أمام المشور وتم منعهم. ويؤكد السكان أنهم سيستمرون في الاحتجاج إلى حين يتم إنصافهم وتحقيق مطالبهم.

شارك السكان المتضررون في الوقفة التي دعت لها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة بباب دكالة يوم الخميس 20 فبراير 2014 التي تعرضت للقمع، حيث تعرضوا هم أيضا للتعنيف والسب والشتم وتم ترحيلهم إلى باب غمات للعودة للشويطر تحث التهديد، وعزمهم المشاركة في وقفة حركة 20 فبراير يوم الأحد 23 فبراير بباب دكالة التي تم منعها ومحاصرة المناضلين والمناضلات.

جولة أخرى من المفاوضات والخداع

في اليوم الموالي تم استدعاء ممثلي السكان للحوار حول ملفهم من طرف ولاية جهة مراكش، واقترح الاستفادة من الشقق بكل من: أيت أورير ب 14 مليون، تامنصورت 12 مليون (50 51- متر)، أما الشويطر (46 متر) ب 17 مليون، بينما يشير العقد الذي تم إبرامه بين المتضررين وعمالة تحناوت سنة 2011 إلى 54متر.

التسهيلات المقدمة في هذا الاتفاق:

مساعدة السكان من خلال قرض يمنحه بنك «فوغاريم» بواسطة من وزارة الداخلية لتسديد تمن الشقة وسيدفعون القرض عبر أقساط:

- في الشويطر 2500درهم للموثق و800 درهم شهريا للبنك
- في تامنصورت وآيت أورير 2500 درهم ، و700 درهم للشهر للبنك.

بعد هذا اللقاء قبل السكان المتضررون هذا الحل مرغمين، لتبدأ محنة الذهاب والإياب عند الشركات (اليونس دارنا بالشويطر، وفضاءات السعادة بتامنصورت، والعمران بايت أورير) للاستفادة من الشقق فواجهتهم عدة عراقيل أخرى :

- رفض بنك فوغاريم إعطاءهم سلف بثمن الشقة إلا بشرط تقديم السكان 5000 درهم للشركات ليحصلوا على وعد بالبيع لتقديمه للبنك ، الشيء الذي رفضه السكان لأنهم لا يقدرون عليه أصلا.
- بالنسبة للموثق تفاجأ السكان بتغير الثمن الذي تم الاتفاق عليه قبلا من 2500 درهم إلى 3500 درهم بالنسبة للشويطر، وتامنصورت وآيت أورير تضاعف إلى 10300 درهم.

بعد اتصال السكان بالشركات أخبرتهم أنهم يريدون ثمن الشقة كاملا وعندها سيتم تسليم الشقق وأن المشاكل المتعلقة بالبنك والموثق أمور تعني المتضررين ولا دخل للشركات بها.

وعند ذهابهم مرة أخرى لعمالة تحناوت أخبرهم رئيس قسم التعمير أنه سيطرح مشكلهم على العامل وسوف يحله، لكنه لحدود اللحظة لا حل ولا جواب. ورفض والي جهة مراكش الذي اقترح عليهم هذا الحل في البداية استقبالهم.

الدرس:

* التعويل على الحوار والمفاوضات دون الضغط النضالي يؤدي دائما إلى الهزيمة والحرمان من الحقوق.
* السلطات وجهاز الدولة لا تمثل إلا أرباب العمال وأصحاب الشركات، ولا يمكن في يوم من الأيام أن تدافع عن مصالح وحقوق الكادحين، رغم إدعائها «الموضوعية» و«الحياد».
* القوة الوحيدة الكفيلة بضمان الحقوق والحفاظ على المكتسبات هي قوة الكادحين ذاتها، من خلال تنظيمها وتوعيتها والثقة بذاتها وقوتها النضالية.

لا إلى فاتح مايو النضال،

للتلاعب بمصير العمال والعاملات